

وحدة المذهب بين المغرب وصحرائه

عبد العزيز بنعبد الله(*)

منذ عشرين سنة انطلقت (المسيرة الخضراء) بوحي من صاحب الجلالة الحسن الثاني حفظه الله وكان قد هيا لها جلالته في تودة وسرية كاملة ممهدا لهذا العمل البطولي بإثارة الجانب القانوني لقضية الصحراء أمام (محكمة لاهاي) الدولية، وبعد أشهر قضتها المحكمة في دراسة الملفات المقدمة من طرف كل من المغرب، وموريطانيا، والجزائر، تقدم القاضي الانجليزي بسؤال ذكي حول مذهب الإمام مالك الذي هو المذهب الوحيد بالمغرب الأقصى، في حين تنتشر مذاهب أخرى بالجزائر بالإضافة إلى مذهب الخوارج، فكان السؤال يهدف إلى معرفة المذهب المنتشر في الصحراء هل هو مذهب الإمام مالك أو غيره، فتأكد من الحجج التي قدمها المغرب مدى تعلق الصحراويين بكل المجالي والمجالات التي يتسم بها الكيان المغربي وفي ضمنها المذهب المالكي، واستجابة لسؤال القاضي الانجليزي صدر الأمر السامي من صاحب الجلالة نصره الله بإعداد دراسة في الموضوع فكلفت آنذاك بوضع تقرير باللغة الفرنسية ندرج فيما يلي خلاصة عنه باللغة العربية وكنت قد أصدرت آنذاك (معلمة الصحراء المغربية) وأعددت بالفرنسية مصنفا آخر بعنوان (الحقيقة حول الصحراء) صدر بفرنسا (Vérité sur le Sahara) (طبعة هورفات Horvath عام 1977).

(*) عضو أكاديمية المملكة المغربية.

إن من تتبع بدقة شبكة تطور الفكر المذهبي في إفريقيا يلاحظ باندهاش أن خطوط هذه الشبكة وحدودها تعانق أطراف خريطة واسعة ترسم أجزاء المغرب بسهوله وجباله وصحرائه، فلننظر إلى خريطة إفريقيا ولنتابع كيف دخل المذهب المالكي وكيف تطور ولماذا اختار بعض المناطق أو اختارته دون غيره، ولماذا عانق هذا الاختيار بدقة علمية متناهية يقف أمامها العالم الجغرافي مشدوها.

ويمكن رسم معالم هذا الخط على المراحل الآتية:

إن منبع الإلهام الفقهي والأصولي انبثق من مصدر الإسلام الأول وهو مدينة الرسول عليه السلام، وقد كان هذا العامل أول باعث على حصر اختيارات المغاربة في مذهب الإمام مالك لسببين هما: إن المدينة المنورة هي إطار هذا المذهب ولأن عمل أهل المدينة هو منبعه ومثاره وإذا اعتبرنا أن المغرب عاش فترة مخاض في تاريخه سماها كوتى بالعصور الغامضة تأرجح خلالها بين مذاهب أبي حنيفة والشافعي والأوزاعي وبعض الاتجاهات الخارجية والرافضية، فإن نهاية القرن الرابع كانت بداية استقرار في الاعتبار والاختيار بالمغرب وحتى في هذه الفترة وبالنسبة أيضا لمذهب الخوارج فإننا نلاحظ أن المدينة المنورة كانت مصدر الإلهام حيث توجه العالم سمكو بن واسول والد أمير سجلماسة الدراري إلى المدينة المنورة لأخذ أصول العقيدة الخارجية عن عكرمة مولى عبد الله بن عباس، ومع ذلك فقد شعرت الدولة الدرارية التي تأسست عام 140 هـ/757 م أنها على غير صواب، فاخترت أميرها الشاكر لدين الله في منتصف القرن الرابع مذهب مالك

مستعيبا باتجاهه الوجدوي عن الخطب الفكري الذي عاشت فيه الصحراء آنذاك نحو من قرنين، ولم يكد ينتصف القرن الخامس حتى هب المثلثون من الصحراء في حركة تآزرت تلقائيا مع الاتجاه العام الذي كان سائدا آنذاك في المغرب والأندلس، فاستأصلوا الشيعة الموسويين في أغمات، والروافض بالأطلس الكبير (حسب البكري وابن حوقل) والبعليين (بماسة وتارودانت) كما قضوا على النحلة البرغواطية التي انحدرت من فكرة خارجية شرقية دخيلة تمكنت إلى الآن في الجزائر وتونس بالإضافة إلى مذهب الإمامين الشافعي وأبي حنيفة.

وفي نفس الوقت كانت فاس ملتقى لمذاهب السنة وخاصة مذهب الإمام مالك الذي أقام أصوله المولى إدريس الأكبر بإسناد منصب القضاء لأول شخصية عربية هي محمد بن سعيد القيسي تلميذ الإمام مالك وسفيان الثوري. (الجدوة ص 13).

وإذا كانت هنالك في المغرب مظاهر خارجة عن مذهب مالك، فإنما هي اختيارات حرة استمرت إلى القرن الرابع حيث أصبحت جامعة القرويين منبع المعرفة المقارنة في إفريقيا قبل جامعة الأزهر بمائة عام، وقد نقل أبو جيدة الفاسي من الشرق وثائق شافعية، وقد توفي عام 360 هـ/970 م (السلوة ج 3، ص 13).

والواقع أن مدينة فاس بفضل مؤسسها المولى إدريس الذي يعتبر أول وآخر مثال في تاريخ الإنسانية لرجل دخل وحيدا فريدا عدا مولاه راشد فالتفت حوله (عام 177 هـ/793 م) قبائل البربر عن بكرة أبيها كما قال ابن خلدون وهي المستعصية التي لم ترضخ قبل ذلك لأحد، وتعزز ذلك منذ تأسيس القرويين بالتفاف قرطبة

والقيروان حول فاس حيث هاجرت أربعمائة أسرة قيروانية مثل آل الفهري الذين أسسوا جامعة القرويين وثمانية آلاف عائلة (أو ثمانمائة في رواية أخرى) من قرطبة بعد ثورة الربضيين، وكان ذلك بزعامة رجل بربري من طنجة من قبيلة نفزة، وهو يحيى بن يحيى الليثي المتوفى عام 234 هـ/848 م. وقد سمع الموطأ من مالك وسفيان بن عيينة (التهذيب ج II ص 300/النفح ج I، ص 332/ابن خلكان ج 2، ص 216/جذوة المقتبس، ص 359/المغرب ج I، ص 163/ابن الفرضي ص 44 الديباج ص 350). ومن الغريب أن كلا من الأندلس والمغرب اتجها نفس الاتجاه حيث ألزم هشام بن عبد الرحمن الأموي كافة أهل العدو الشمالية بمذهب مالك، وذلك بدعوة من يحيى الليثي النفزاوي (ونفزة التي يرجع إليها نسب ابن أبي زيد القيرواني وآل بناني) وأول من نزل منهم بالصحراء في القرن الخامس هو محمد الصديق بناني حيث توغل داخل الصحراء إلى السودان. وتتشخص قبيلة نفزة الصحراوية في زينب بنت اسحاق النفزاوي الهوارية التي كانت زوجة أبي بكر بن عمر الكدالي ثم يوسف بن تاشفين بعده.

فمذهب مالك تعزز إذن في الأندلس بحركة نابغة من المغرب في شخص يحيى الليثي الذي كان قاضي القضاة عند الأمويين كما تعزز في إفريقية بفضل مرونة سحنون (الجذوة ص 360) بالإضافة إلى الاعتراف بالجميل للامام مالك الذي ساند العلويين ضد خصومهم العباسيين ببغداد، ولم يكد المرابطون يدخلون مدينة فاس خلال القرن الخامس حتى اتجهوا في تعزيز جامعة القرويين فوسعوا بلاطاتها وأوصلوها إلى ما هي عليه الآن، مندهشين مما لاحظوه من تقاطر رواد المعرفة والفكر عليها من الأندلس وإفريقيا

الشمالية حيث تجلت وحدة الفكر المذهبي في مظاهر مختلفة كان أقلها الاستناد في قراءة القرآن منذ القرن الرابع إلى قراءة نافع من حدود ليبيا إلى حدود السودان، وكذلك على عملية الوقف الهبطي تبسيطا لتلقين القرآن في الكتاتيب التي كانت مجرد جناح في المسجد امتد إلى الصحراء بنفس الاسم حتى سميت قرية في شنقيط بالامسيد في حين أن الكلمة المستعملة في الشرق هي الكتاب وفي السودان الشرقي الخلوة.

ولا يخفى أن العالم ميمون الصحرابي المتوفى 506 هـ (وقيل 530 هـ حسب ابن الأبار) هو شيخ القاضي عياض (الاعلام للمراكشي ج 7، ص 239) إمام المذهب المالكي في المغرب وصاحب المدارك التي هي سجل رجالات المذهب حيث نوه بانتشاره آنذاك (ص 65) في المغرب الأقصى والصحراء إلى بلاد من أسلم من السودان باستثناء المغرب الأوسط الذي كانت فرق الخوارج الصفرية والاباضية قد تغلغت فيه وخاصة في بلاد الزاب وحول تلمسان وتاهرت.

وقد كان تمسك الصحراء بمذهب الامام مالك أوثق وأبلغ إذ عن طريق هذا المذهب تأسست الدولة المرابطية منبثقة من الصحراء بدافع من واجاج بن زلو الذي اختار عبد الله بن ياسين بإيعاز من أبي عمران الفاسي إمام المذهب في تونس، ولذلك كان أهل الصحراء يهتمون بحفظ شيئين اثنين في مقدمة ما يحفظون، وهما كتاب الله بقراءة نافع ووقف أبي جمعة الهبطي ومدونة سحنون حتى ذكر اليوسي من رجال القرن الحادي عشر في حديثه عن الرجراجيين أن أهل دغوغ الذين انتشروا في المغرب وصحرائه

كان يحفظ المدونة منهم عن ظهر قلب 6760 من الرجال وخمسمائة من النساء (المعسول ج 4، ص 9) ورغم ما قد يكون في ذلك من ايغال فهو يعطينا صورة عن قوة مذهب مالك في الصحراء، وقد ذكر المؤرخون أيضا أن أهل رجراجة في الساقية الحمراء وما والاها حفظ منهم القرآن والمدونة ثلاثمائة امرأة. وقد شاهدت في أرباض تافراوت قبور عشرين امرأة ممن كن يحفظن المدونة، ومعلوم أن العتبية التي انتشرت في المغرب وصحرائه صنفها محمد ابن أحمد بن عبد العزيز العتبي تلميذ يحيى بن يحيى الليثي وإن كان أيضا تلميذ لسحنون.

وإذا حاولنا أن نستعرض الحجج الشاهدة بمدى تغلغل مذهب مالك في الصحراء انطلاقا من جامعة القرويين، فلن تكفيها مئات الصفحات ولدي من ذلك قوائم مدرجة في كتابي «معلمة الفقه المالكي بالمغرب». ولنضرب لذلك أمثلة بسيطة في خصوص مصنفات أصبحت تشكل المصادر الكلاسيكية للفقه المالكي بالمغرب وهي مختصر الشيخ خليل وتحفة ابن عاصم ولامية الزقاق (خج 1360 د)

فقد شرح مختصر خليل أحمد بن بابا السوداني التنبكتي ومحمد بن عبد الكريم التواتي كما ألف الأول في مبهمات خليل (مخطوط في خم 4975) وشرح صغرى السنوسي في عقيدة المذهب، وقد نظم محمد يحيى الولاتي منهج الزقاق وشرح محمد بن محمد الدليمي لا ميته (خم 8921) (خج 2140 د) وشرح بايا بن أحمد بيبا الشنكيطي، التحفة العاصمية، وألف محمد بابا الصحراوي كتابا في الأصول لدعم مذهب مالك، وكان محمد بن يوسف الركائبي مرجع الصحراء في فقه مالك حيث كان لا يجارى في الفتاوى في

فقه المذهب وهو خريج القرويين ومن إخوته الخليل الفقيه المشهور في القضاء والفتوى، وممن تخرج من القرويين أيضا الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الشنجيطي المتوفى عام 1224 هـ/1809 م، وقد برز في المذهب على أهل عصره، وكان شيخ الجماعة بفاس مدة إقامته بها، ومعلوم انه عن طريق الشيخ أبي بكر بن عبد الرحمن القندوسي المتوفى عام 1244 هـ انطلق الاسناد لكثير من العلوم الشرعية وخاصة في مذهب مالك في الصحراء وحدها، بل حتى في شمال المغرب عن طريق المسند الفقيه السيد التهامي ابن رحمون.

وحتى بين النساء نجد العديديات مثل الغالية بنت ابراهيم السباعية التي تخرجت في الحوض بالصحراء والتي كانت تحفظ مختصر خليل، وكان لها باع طويل في فقه المذهب وخاصة الفرائض، وقد تمسك ولدها الحاج عبد الله الجراري بمذهب مالك رغم دراسته في الأزهر حيث عاد إلى طرفاية عام 1311 هـ/1893 م بعد ان أقام في رواق المغاربة وجال في الافغان والهند والاستانة، وكانت شيخات العلم تدرسن مختصر خليل لجموع النساء كالعالمة الكنتية زوجة الشيخ المختار التي ختمت المختصر في درس خاص بالنساء في نفس الوقت الذي ختم زوجها درسه للرجال، وقد ألف فيهما ولدهما العلامة محمد بن الشيخ المختار كتابه «الطريقة والتالدة في مناقب الشيخ الوالد والشيخة الوالدة» ويوجد بخزانة جامعة القرويين (خ ل 779/40) دفتر في مجلدين لوثائق فقهية في شأن أصول املاك المرابيح قرب وادي كير والساورة على مذهب مالك. وذلك من قبل زوجة المولى اسماعيل أم مولاي زيدان عام 1111 هـ/1699 م.

وإذا راجعنا لائحة الكتب الدراسية التي كانت مرجع فقهاء الصحراء نجدها لا تختلف عنها في جامعة القرويين، وقد أعطانا احمد بابا السوداني في ترجمته عن نفسه صورة لذلك (كفاية المحتاج والاعلام للمراكشي ج 2، ص 100) كما تتجلى وحدة المنهجية وطرق التدريس بين السهول والصحراء في المغرب الواحد، فيما كتب من دراسات في الموضوع (المعسول ج 13، ص 10)، ومن ذلك ان الطلبة كانوا يكتبون في مجموع المغرب أسفل ألواح القرآن متون المرشد المعين والمختصر والتحفة في مذهب مالك.

وكان ملوك المغرب وخاصة العلويين الاماجد يستعينون برجال الفتوى من علماء المذهب في الصحراء، مثال ذلك محمد البوهالي الركائبي الذي استقدمه جلالة الحسن الأول عام 1291 هـ 1874 م، وعاش في بلاطه عشر سنوات ثم عاد إلى باعمرانة وباقي الصحراء مزودا بتكوين أقوى في مدرسة القصر العامر التي كانت منبرا يتبارى فيه كبار العلماء وخاصة في الاجس الملوكية وكان التبادل موصولا يدل عليه وجود قضاة صحراويين متعددين في الحواضر مثل عثمان التواتي قاضي سلا المتوفى عام 1158 هـ ومعلوم أن العمل السجلماسي في تدوين ماجريات فقه المذهب يعزز العمل الفاسي وكلاهما مستعمل في السهول والجبال والصحراء إلى حدود النيجر، لان قاضي تارودانت عاصمة سوس، كان هو قاضي القضاة ينسحب نظره على كل قبائل الصحراء التي كانت تشكل كما يقول سيدي العربي بن السائح في بغيته (ص 74) بلدا هو أقصى المغرب. ومن هؤلاء محمد بن أبي بكر الاقاوى الذي تولى القضاء بظهير شريف مؤرخ ب 1124 هـ كقاضي للقضاة ومفتي أكبر في تخوم الصحراء، وقد تحدث صاحب كتاب «أربعة

قرون من تاريخ الصحراء» الأستاذ مارتان عن ظواهر تعيين القضاة في الصحراء الشرقية طوال أربعة قرون (راجع خاصة القضاء في توات ص 314) ومنهم أيضا أحمد دوكنا بن محمد المختار مفتي تيندوف الذي كان مرجع الصحراء كلها في الفتيا، ومن مظاهر اعتزاز فقهاء الصحراء بالمذهب المالكي انهم كونوا ما سموه بطريق الفقهاء، وهي سبيل الحجيج من مصر إلى المغرب تمر عن طريق فزان وتوات لا عن الجزائر (راجع رحلة ابن مليح التي أشار إليها صاحب الاعلام ج 4، ص 276).

وهناك مئات أعلام الفقه المالكي من المغاربة عينوا قضاة في حواضر الشرق العربي كقضاة مالكية نظرا لما عرف به علماء المغرب سهولا وصحراء من ضلالة وعمق في هذا المذهب بين اخوانهم المالكية في العالم الاسلامي، وقد تولى يونس بن طربية القصرى (من قصر كتامة) قضاء طرابلس الغرب كما تولى التدريس بدار الحديث الكاملية بالقاهرة عام 641 هـ/1243 م. (تكملة الصلة لابن الأبار ج 3، ص 741) ولدينا قائمة لهؤلاء العلماء الذين تولوا القضاء أو تدريس الفقه المالكي في الشرق.
